حرية
عدالة
مواطنة

البديل

اسبوعية-سياسية-مستقلة

رئيس التحرير : حسام ميرو

العدد (١٢٨) ٢٠١٤/٠٢/٢٣ م | www.al-badeel.org | Issue (128) 23/02/2014

بعيداً عن المقدس: في نقد تشوهات الثورة السورية

حسام ميرو

عرفت الثورة السورية منذ انطلاقتها جملة من التحولات المختلفة، وهي تحولات باتت معروفة، وقد يكون أخطرها توقف المرحلة السلمية بسبب فائض القوة الذي مارسه النظام، ودخول الثورة في معترك السلاح، ومنذ ذلك الوقت وحتى اليوم، تزداد تعقيدات قضية الشعب السوري العادلة، وتبدو المخارج مسدودة، إذ أسهم الاستعصاء على مختلف الجبهات في إغلاق الطريق أمام الحلول، فلا نصر عسكري، ولا تسوية سياسية.

ومن الطبيعي، ونحن نقف على عتبة دخول الثورة عامها الرابع، أن نتمسك بقوة بروح نقدية تجاه الثورة نفسها، في عملية معقدة، من أجل تفكيك المشهد في مسعى لتقديم قراءة تسهم في إيجاد مخرج للأزمة السورية، وأول واجب في النقد، وفي تاريخ الفكر النقدي، هو إنزال المفاهيم والشعارات من مرتبة المقدس، وبالتالي جعلها قابلة للنقد، من دون أن يكون هذا النقد جلداً للذات، وإنما محاولة لفهم السياق التاريخي للواقعة، وهنا (الواقعة) هي الثورة السورية.

ولا أعتقد، أنه في مقال سريع، يمكن لنا أن نقدم نقداً وافياً للثورة، لكن من الممكن الدعوة إلى فتح سجال مع بعض المفاهيم الرئيسية المتعلقة بمفهوم الثورة بشكل عام، وبالثورة السورية بشكل خاص، فالثورة كفعل تغيير تنشد التحول من الأسوأ إلى الأفضل (والعذر هنا من التبسيط، لكنه ضروري)، وهي أيضاً لحظة تاريخية تكثف جملة الاحتجاجات المتراكمة، ولا يمكن تفاديها بالقفز عنها، فهي جزء من صيرورة شعب ما.

إذن، من المهم، رصد جملة التشوهات التي عانت منها القوى التي تمثل الثورة سياسياً وعسكرياً ومدنياً، فمن دون هذا الرصد، وتقديم نقد له، لا يمكن معالجة الخلل، ومن الوهم بمكان الاعتقاد أن إسقاط نظام بشار الأسد هو النجاح النهائي للثورة، لكن من دون إسقاطه أيضاً ليس هناك مقدمة لنجاح الثورة، لكن تعثر سقوط نظام الأسد لم يكن فقط نتيجة لدعم روسيا وإيران له وحسب، وإنما أيضاً بفضل التشوهات الكثيرة التي عانت منها الثورة، والتي ستقود في حال استمرارها مع استمرار الاستعصاء إلى تحول سورية إلى دولة فاشلة كلياً، وانعدام إمكانات النهوض من جديد لبناء دولة سورية حديثة يفترض أنها كانت جزءاً لا يتجزأ من حلم الثورة.

لقد مارس النظام إرهاب الدولة على من يفترض أنهم مواطنيه، واستدعى البعد الطائفي في الثورة، لكن في المقابل تقاعست القوى السياسية عن نقد الظواهر الشاذة التي كانت محسوبة على الثورة حتى أمد قريب، فقد نأى سياسيون مخضرمون وكتل سياسية عن نقد "داعش" ومن يشابهها من حيث البنية، بحجة أن التناقض الرئيس هو مع النظام، وأنه من غير المطلوب فتح جبهة جديدة، لكن هذه الرؤية القاصرة، وهذا التكتيك الخاطئ منح تلك التنظيمات غطاءً سياسياً تمكنت من خلاله تشويه صورة الثورة على نطاق دولي، وقبل كل ذلك، تمكنت تلك القوى الراديكالية من تدمير الحواضن المحلية، وطرد الناشطين المدنيين، ومنع أي تكون طبيعي للقيادات المحلية، وكل ذلك دون إصدار بيان واحد يدين "داعش" وأمثاله من التنظيمات، أو التنسيق مع قوى عسكرية معتدلة من أجل حماية الحياة المدنية التي خرجت من تحت سيطرة قوات النظام.

يشكل المثال السابق مجرد أنموذج عن التشوهات التي أسهمت في إضعاف الثورة، بالإضافة إلى جملة من العوامل الأخرى، والتي لا تقل تأثيراً عنها، فقد بات من المعروف أن الكثير من الحركات مارست نفوذها عبر المال السياسي، ولم يوضع المال تحت تصرف البعد الوطني الجامع للثورة، بقدر ما كان عامل تقوية نفوذ لهذا الطرف أو ذاك، وهو ما قاد، وتحديداً في البعد العسكري إلى تعدد الكتائب والفصائل، ومن ثم نشوب صراعات داخلية فيما بينها.

أما الوحدة بين القوى السياسية، وهي عامل رئيس ومهم في إنتاج خطاب وطني جامع، وفي إنتاج مقاربات فكرية وسياسية لكل مرحلة أو لكل شأن من شؤون الثورة، فظلت غائبة حتى اللحظة، وإذا ما راجعنا وثائق الكثير من القوى فإننا سنجدها متقاربة، لكن عملياً بقيت غير قادرة على التوحد فيما بينها، كما أن بعض القوى السياسية كانت وما زالت تعتبر أن أي خطوة نحو التوحيد هي بمثابة إنقاص من مكانتها، وهو ما برز جلياً في الفرصة التاريخية الضائعة التي منحها مؤتمر توحيد المعارضة السورية الذي انعقد في تموز 2012 في القاهرة.

ما زالت مسيرة السوريين نحو التغيير طويلة، لكنها قد تطول أكثر مع غياب النقد للمظاهر المشوهة، وآن الأوان لتفعيل مبضع النقد اختصاراً لدرب الآلام الطويل.

تحالف أمريكي بريطاني سعودي في استراتيجية جديدة نحو سورية

إيفور بانكراتينكو- إعداد وترجمة «البديل»:

أدار المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا ، الأخضر الإبراهيمي، الحوار بين وفدي الحكومة السورية والمعارضة. وقال في مؤتمر صحفي مقتضب عندما انتهت جولة أخرى من المحادثات في يوم 12 فبراير/ شباط الجاري، « أنا أحث الجميع لتسريع التفاوض، باستثناء أولئك الذين يقتلون الناس» . وأضاف « أنا لست متأكداً ما إذا كان يمكن فرض جدول أعمال للأشخاص الذين لا يريدون (ذلك) . ماذا يمكنني أن أفعل : هل أصوب مسدساً إلى رؤوسهم ؟ إنها بلادهم ، وهذه مسؤولية كبيرة لديهم». ويندي شيرمان وكيل الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية ، انضمت إلى عملية التفاوض بعد يوم من تصريحات الإبراهيمي، لكنها لم تتمكن من دفع الأطراف نحو الحوار البناء. الائتلاف الوطني، بما في ذلك الولايات المتحدة ، يبدو أنهما فقدا الاهتمام في الحوار. وفي حقيقة الأمر أن الأحداث الرئيسية المتعلقة بتسوية نهائية للقضية السورية تجري بعيداً عن سويسرا. تستعد واشنطن لتبني استراتيجية جديدة سوريا، وتحديد موقفها تجاه بشار الأسد . كل ذلك جعل الرئيس أوباما يخرج غير عادي يوم 11 فبراير/ شباط الجاري، خلال لقائه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند ، قال فيه «هناك إجماع كبير بين معظم أعضاء مجلس لاستصدار قرار خاص بتقديم المساعدات الإنسانية للسوريين ، لكن روسيا ترفض ذلك» وتابع أوباما في تصريحه : « سلمت وزير الخارجية جون كيري وغيره رسالة مباشرة جداً للروس، وهي أنهم لا يستطيعون الادعاء بأنهم يشعرون بالقلق على الشعب السوري عندما يكون هناك تجويع للمدنيين ... وهنا لا تقع المسؤولية على عاتق النظام السوري، وإنما على الروس ايضاً، لمعارضتهم مثل هذا القرار» . وهو ما يعني في الواقع أن الولايات المتحدة جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في المعارضة ضد النظام السوري لا يحتاجون إلى جنيف 2 بعد الآن، فقد أثبتت الممارسة العملية أن المحادثات غير منتجة، و وجدول الأعمال هو مسرحية : « المعارضة تسعى لحوار وطني مقابل ديكتاتور عنيد و غدار هو الأسد».

وقد أدت الاستراتيجية السابقة للبيت الأبيض نحو سورية إلى طريق مسدود، وتحولت أقسام من المعارضة الى عصابات محلية فوضوية، ويستخدم النظام التناقضات ببراعة. والولايات المتحدة وقطر و المملكة العربية السعودية وتركيا قد فشلت، ولا يهم عشرات الإعلانات الرسمية والسرية ومذكرات لاتخاذ القرار النهائي حول جماعات المعارضة التي يجب دعمها، وبقد غذى هذا التنافس بين

المعارضة تسعى لحوار وطني مقابل ديكتاتور عنيد و غدار هو الأسد

الفصائل المسلحة، بينما كان المطلوب هو التنسيق فيما بينها.

الجماعات الإسلامية التي تعمل تحت شعارات إسلامية تكسب الأرض. إنها مهمة عسيرة بالنسبة للغرب لشرح السبب في أن «المقاتلين من أجل الديمقراطية « يقطعون الرؤوس أمام كاميرات التلفزيون، والحجة الرئيسية لأوباما و كيري هي «تمكنا من إزالة مخزونات الأسلحة الكيميائية السورية « وهو أمر لا يعني أي شيء للصقور في واشنطن الذين لا يهتمون لأمر المخزون الكيماوي، ويعتقدون أنه من الضروري دعم الائتلاف المعارض.

ويواجه الائتلاف عقبة رئيسية على طريق تحقيق أهدافه، ولا تتمثل تلك العقبة فقط في فشل المفاوضات، وإنما في تردد أوباما وغموض سياسته تجاه سورية. لكن هناك نمط جديد يبرز في العمل مع المعارضة السورية، وهو مرور الأموال من خلال المملكة العربية السعودية، وأن تقوم لندن ببسط سيطرتها على الجهود العسكرية، وتخفيف سيطرة الراديكاليين الإسلاميين على المعارضة المسلحة، واتخاذ قرار نهائي بشأن الجماعة التي ينبغي أن توجه إليها المساعدات، وهذه الخطة متماسكة نوعاً ما، ولكن لديها عيب واحد : إنها غير شرعية في نظر المجتمع الدولي و العالم الغربي ، وهنا يجب أن يكون للإدارة الأمريكية دور مهم، فالمسألة ليست السعي للحصول على جائزة نوبل للسلام، وإنما مساعدة الشعب السوري للنجاة من الإبادة والكارثة التي يتعرض لها.

وقد صرح أنطونيو غوتيريس ، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، أن الصراع في سوريا قد تسبب في أسوأ أزمة لاجئين منذ الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994، « لم نرَ تدفق اللاجئين بهذه النسبة المخيفة منذ الإبادة الجماعية في رواندا تقريبا قبل 20 عاماً « ، وقال غوتيريس في مؤتمر مجلس الأمن الدولي. ولكن هذه مجرد بداية ، وهي «أزمة إنسانية».

وأمام لجنة بمجلس الشيوخ الامريكي في 29 يناير/ كانون الثاني الماضي، قال جيمس كلابر رئيس الاستخبارات الوطنية « أصبحت سوريا موقع كبير للجماعات المستقلة أو تنظيم القاعدة لتجنيد عدد متزايد من المتطرفين ، وبعضهم قد شن هجمات خارجية» . ووفقا له: «في سوريا، يجري تدريب الإرهابيين من أجل شن هجمات في الولايات المتحدة الأمريكية» .

وفي واشنطن بوست تم الحديث عن ضرورة أن تعيد واشنطن رسم استراتيجية جديدة نحو سورية « مع أو من دون عمل الأمم المتحدة ، فقد حان الوقت لإدارة أوباما إلى إعادة النظر في الكيفية التي يمكن أن توقف جرائم النظام السوري، والتهديد المتنامي للقاعدة في الوقت نفسه».

وقد تم إطلاق آلية تنفيذ الاستراتيجية السورية الجديدة في الولايات المتحدة. لا أحد يهتم بعد الآن في نتائج مؤتمر جنيف 2، أو الجولات التالية . التصعيد في سوريا يدخل مرحلة جديدة، وواشنطن ولندن و الرياض أمامهم فرصة للنجاح.

توجهات لعزل سياسة أوباما نحو الأزمة السورية

غازي دحمان

تشير تصريحات قسم كبير من المسؤليين الأمريكيين حول الوضع السوري إلى وجود تغيير معين في المزاج الأمريكي، من شأنه تشكيل سياق أوضح لإجراءات عملانية بدأت بعض ملامحها بالتبلور، ولعلّ أهم ما في هذا التطور الاعتراف بفشل سياسة أوباما في الملف السوري.

وإذا كان من المقدر أن لا يصل هذا التغيير إلى حد تشكيل انعطافة استراتيجية لعلاقة ذلك الأمر بظروف أميركا نفسها وبالواقع الدولي وظروفه وشبكة العلاقات المتأسسه في الموضوع السوري، لكن الواضح أن خيوطاً كثيرة بدأت تتجمع بقصد تشكيل نمط تعاطي سياسي وحتى عسكري مع الوضع السوري.

من مؤشرات ذلك التغيير أن يصل الإدراك السياسي والتقدير الأمني للحالة السورية إلى اعتبارها" مسألة أمن داخلي" على حد وصف وزير الأمن الداخلي الأمريكي جيه جونسون، بل ويذهب إلى حد التأكيد بان واشنطن وحلفاءها الغربيين" مصممون بشكل جماعي على القيام بما يلزم". وقد تزامن هذا الأمر مع إعلان واشنطن دعمها للمعارضة السورية بالأسلحة الخفيفة واحتمال تدعيم قطاعات ميدانية بجنوب سورية" حوران" باعتبارها تخلو من الكتائب المتشددة، ما يؤشر إلى احتمال التصعيد ميدانيًا للمساعدة في تحريك الوضع على طاولة المفاوضات خلال الفترة القادمة.

بالطبع ليست تطورات الأوضاع في سورية مفاجئة، ولا الإدراك الأميركي المتأخر مفاجئاً، فما يحصل في سورية ليس سوى سياق متكامل كان الكثير من الأمريكيين قد حذروا منه، فالوقائع لم تكن خافية نفسها ولا مساراتها، الدعم الروسي الإيراني للأسد وتدفق اللاجئين بالملايين وتنامي النزعة الطائفية وتدفق المقاتلين المتشددين كل ذلك كان لا بد له أن يوصل إلى هذه النتيجة المنطقية من حالة عدم الاستقرار الإقليمي، وتهديد مصالح الغرب في المنطقة.

لقد ثبت أن إدارة أوباما ساهمت بدرجة كبيرة بهذا الواقع، صحيح أن هذه الإدارة انتهجت

ازدياد نسبة فوضوية النظام الدولي الذي بات يفتقر إلى التنظيم إلى أقصى الحدود

سياسة القيادة من الخلف عبر الاعتماد على بعض حلفاءها الإقليمين وليس من خلال العمل المباشر، لكن ذلك لم يكن كافياً لافتقاد الحلفاء للموارد والخبرة في صراع يدخل فيه الروس والإيرانيين بكامل قدراتهم ومن دون تورية.

هل تسير الأمور إلى مرحلة عزل سياسة أوباما السورية السابقة؟، ترشح من كواليس صناعة القرار الأمريكي وخزانات الفكر لهجة متذمرة من تلك السياسة الموارية، التي وصفها وزير الدفاع الأمريكي السابق ب"إسلوب الإدارة الجزئية" في كتابه الصادر مؤخراً بعنوان" الواجب"، ويشرحها على أنها " دوران في دوامة القضايا الجزئية"، حيث تغرق الإدارة في دوامات التفاصيل، ولهذا فهي تستهلك الوقت، وتبدد الجهد في التعامل مع هذه الجزئيات المتناثرة والضئيلة الأهمية بالنسبة للقضايا الكبرى، ومنها القضايا العريضة والجوهرية التي تمس الأمن القومي، وتلك التي تتصل بموقع أميركا على الساحة الدولية.

يتزامن ذلك مع بروز توجس أميركي، بدأت تعكسه أراء النخبة الفكرية، من ازدياد نسبة فوضوية النظام الدولي الذي بات يفتقر إلى التنظيم إلى أقصى الحدود، بسبب غياب قوى دولية فاعلة ومؤثرة عن إدارة وضبط الصراعات وتوجيه الأجندة الدولية، ويحذرون من تطور الأمر إلى صراع محتدم على المسرح الدولي وهو الامر الذي نبهت له مؤسسة "أوراسيا" عبر كتاب Every Nation For Itself "كل أمة لنفسها"، لكاتبه إيان بريمر، وفي ذات السياق يلاحظ ستيوارت باتريك من مجلس العلاقات الخارجية انهيار "منتدى الأمم المتحدة الضخم" وغيره من القوى التي تشكل الائتلافات، فقد تراجعت المعاهدات الكبيرة والهيئات العالمية، "في حين صارت الولايات المتحدة وغيرها من الدول تعتمد على المنظمات الإقليمية، و"تعاون محدود" بين دول معنية، وقواعد السلوك، وشراكات مع لاعبين غير حكوميين و بروز تحالف مؤقت غريب بين قوى قلّما تتفق». ويبدو هذا شبيهاً إلى حد كبير بما نراه في سورية اليوم.

تمتزج تلك المتغيرات مع اشتداد قساوة الوضع الإنساني الكارثي في سورية، والذي بدأ يهدد بتغير المزاج الدولي، وقد كان واضحا الخطاب الحاد لممثلة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن عبر اتهامها لنظام بإتباع سياسة الإبادة بالتجويع، وهو الأمر الذي كان قد تذمر منه وزير الخارجية جون كيري في مقالة ذهب فيها إلى التلميح بإدانة سياسة إدارته، ونشرت المقالة بعد الاتفاق الكيماوي مباشرة!.

الواضح أن هناك جملة من الاتجاهات والرؤى تقودها مؤسسات أمنية أمريكية ووزارة الخارجية وخزانات الفكر ذات التأثير المهم تسعى إلى تعديل السياسة الحالية، أو ترخيمها بمعطيات جديدة، عبر دمجها بالأمن الداخلي، وأثرها على المصالح الأمريكية والسلم العالمي عموماً، أي رفع درجة حساسية الحالة السورية، وهو ما يعني محاولة لعزل السياسة السابقة للرئيس أوباما، والتي ارتكزت على قاعدة عدم تأثير الأزمة على أميركا، وبالتالي انتفاء مبررات التدخل والانخراط المباشر.

الاغتصاب سلاح سياسي منذ روميليوس وحتى النظام السوري

■ فيكتوريوس بيان شمس

تُعد حادثة اغتصاب نساء القبيلة السابينية التي قام بها جنود الملك روميليوس ملك روما (749 ق.م) أول عملية اغتصاب سياسي في التاريخ، حيث كان العنصر الذكوري وقتها متفوقاً بشكل ملحوظ على العنصر الأنثوي بسبب الوافدين الذكور من الأمم المجاورة للإقامة في روما. لهذا السبب، وبسبب ما عرف عن فتيات هذه القبيلة من جمال وذكاء، وبعد أن أهين روميليوس برفض طلبه من الممالك المجاورة في تزويج رجاله من فتيات هذه القبيلة، اتخذ قراره أثناء احتفالات "الإله نيبتون" بدعوة القبائل المجاورة بما فيها القبيلة السابينية لحضور الاحتفالات، وتنفيذ مخططه باختطاف نسائها، وهذا ما حصل فعلاً، لتُسجّل أول حادثة اغتصاب سياسي في التاريخ.

يعد الاغتصاب السياسي سلاحاً فعالاً وغير مكلف في الحروب القذرة، سواء الداخلية منها، أو الخارجية، لما تتركه من آثار نفسية واجتماعية على الخصم –الضحية– أو على محيطه الاجتماعي. وهو سلاح استخدم، ومازال يستخدم منذ روميليوس إلى يومنا هذا. وهو السلاح الأبلغ أثراً بالنسبة لمجتمعات محافظة مثل مجتمعاتنا العربية.

استخدم سلاح الاغتصاب السياسي إبّان نكبة العام 1948 بشكل فعّال، حيث كانت الإذاعات العربية في تلك الأثناء تتحدّث عمّا تقوم به العصابات الصهيونية من عمليات قتل واغتصاب وتنكيل في المناطق التي تجتاحها. ومن المعروف أن أكثر ما يمس كرامة العربي، أرضه وعرضه. وعليه، ساهم هذا التهويل الإعلامي بحشر أبناء الأراضي التي تتعرّض للهجوم أمام اختيار: الأرض، أو العرض! وهو ما ساهم بعمليات التهجير القسرية الواسعة باتّجاه دول الجوار. ثم تكرّرت المأساة ذاتها في نكسة العام 1967. وهي مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، فسجن "أبو كبير"، و "نفي ترتستا" للأسيرات في مدينة الرملة الفلسطينية تشهد على عمليات اغتصاب وتعذيب من كل الصنوف بما فيها استخدام الكلاب المدربة لانتزاع الاعترافات.

على ذات المنوال سار الاحتلال الأميركي للعراق منذ نيسان العام 2003، حيث بدأت قوات الاحتلال الأميركي بممارسة أبشع أنواع التنكيل، ومنها بالطبع جرائم الاغتصاب في المدن التي اجتاحتها، وكانت فضيحة معتقل "أبو غريب" الذي تحدّثت عنه جريدة (ديلي ميرور) البريطانية آنذاك فاتحة الفضائح البشعة.

في آب/ أغسطس العام 2011، أي بعد انطلاق الثورة السورية بخمسة أشهر فقط، أصدرت "المفوضية العليا لحقوق الإنسان" التابعة "لهيئة الأمم المتحدة" أولى تقاريرها عن جرائم الاغتصاب السياسي التي قامت بها قوات النظام في سوريا. كان التقرير مروّعاً. يذكر مثلاً: "أن الاغتصاب تم (حتى لحظة إعداد التقرير) في سبع محافظات بينها العاصمة دمشق، وقعت في غالب الأحيان أثناء غارات حكومية، وعند نقاط التفتيش، وفي مراكز الاحتجاز"، ويتضمن التقرير أرقاماً أوّلية لحصيلة الضحايا، وهو ما أثار حفيظة السفير الروسي لدى "الأمم المتّحدة" فيتالي تشوركين الذي صرّح: "يحمّل التقرير القوات الموالية للحكومة السورية وأنصارها فقط مسؤولية الجرائم ذات الطابع الجنسي. أما الجرائم المماثلة التي ترتكبها عناصر من المعارضة، فلا يذكرها هذا التقرير إلا عابراً، على الرغم من وجود العديد من التأكيدات بهذا الشأن". المهم في تصريح السفير الروسي أنّه لا ينفي ارتكاب قوات النظام لتلك الجرائم، لكنه يشدّد على وجوب أن يلحظ التقرير جرائم الطرف المناهض للنظام. ومن المعروف أن اللجنة التي قامت بإعداد التقرير، قدّمت طلباً للسلطات السورية لإعداد التقرير بشكل حيادي على الأراضي السورية، لكنه رفض، ممّا اضطرها لإعداده على أراضي الدول المجاورة حيث يتواجد ضحاياه.

منذ ما قبل الثورة السورية كان الاغتصاب يشكّل أحد أهم وسائل النظام السوري لانتزاع الاعترافات من مناوئيه، ومن الجنسين (ذكوراً وإناثاً)، فحادثة اعتقال الشابّة طل الملوحي ابنة مدينة حمص، ذات الـ (18) ربيعاً، في العام 2009، والتي مازالت معتقلة إلى اليوم بحجّة "تجسسها لصالح جهات أجنبية"!، أثارت موجة من الانتقادات الحادّة للحكومة السورية بعد ما تسرب عن تعرّضها للتعذيب الشديد والاغتصاب على يد سجّانيها، وهنا لا بد من الإشارة إلى أن مسألة عمر المعتقل أو المعتقلة ليست ذات أهمية بالنسبة للنظام، فأطفال درعا الذين فجّرت قضيتهم الثورة السورية في ربيع 2011 كان أكبرهم سناً (16) سنة، وكان تهديد رئيس فرع "المخابرات السياسية" عاطف نجيب، ابن خالة بشار الأسد، باغتصاب أمهاتهم، سبباً في انتفاضة سكان المدينة المُحافظة في عاداتها وأعرافها.

أمّا بعد اندلاع الثورة فكان الاغتصاب أحد أهم أساليب التركيع والترهيب والردع، وقد اعتُمد منذ اللحظات الأولى للعمليات العسكرية على المناطق الثائرة على النظام، فكان الجنود بحسب الجندي المنشق طه علّوش أمام معادلة: "نفّذ الأمر، أو تُقتل"، ومن الأوامر العسكرية بحسب نفس الجندي، اغتصاب النساء أمام أزواجهن و آبائهن.

طوال فترة الصراع مع العدو الإسرائيلي، كان النظام السوري يناشد العالم لحث "اسرائيل" على الالتزام بالقرارات الدولية ذات الصلة وأهمّها (194/ 242/338)، والنظام كما هو معروف، لم يسجّل أثناء الصراع مع "إسرائيل" تجاوزاً واحداً للقرارات الدولية، لا بل أنّه نفّذ القرار (1559) للعام 2005 الذي ينص في المادة الثانية منه على: "انسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان" بعد استصداره بأيام. لكنه لم ينفّذ بنداً واحداً من "اتّفاقية جنيف الرابعة" الموقّعة في العام 1949، وهو طرف فيها.

تنص الفقرة الأولى من المادة الثالثة في "اتفاقية جنيف" على: "في حال قيام نزاع مسلّح ليس له طابع دولي في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، يلتزم كل طرف من أطراف النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية:

(أ): "عدم الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب".

(ب): "أخذ الرهائن".

(ج): "الاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة للكرامة".

أمّا المادة (31) فتنص على: "حظر ممارسة أي إكراه بدني أو معنوي إزاء الأشخاص المحميين، خصوصاً بهدف الحصول على معلومات منهم أو من غيرهم".

وللمفارقة هنا، فإن "اسرائيل" على غرار النظام السوري، وهي الموقّعة أيضاً على هذه الاتفاقية، تتشابه معه في ذات الممارسات. مع فارق في التشخيص: هذا نظام حاكم، وذاك احتلال!

هل يصمد مخيم اليرموك أمام المصالحة الهشة؟

حسام الميلاد

بعدما يقارب الثلاث سنوات على الانتفاضة السورية التي حُولت أو تحولت إلى حرب أهلية خلّفت وراءها ألوفاً من الجرحى والقتلى، وملايينَ من النازحين واللاجئين، بدأت تطفو على سطح المشهد السوري ظاهرة جديدة عرفت بظاهرة "المصالحة". وجهاء بعض المناطق يقومون بالتوسط بين رجال المعارضة المسلحة وقوى الجيش السوري النظامي يرفعون قوائم بأسماء المسلحين الذين يريدون "تسوية وضعهم"، وذلك بتسليم أسلحتهم أو بالاحتفاظ بها مع تبعيتهم لـ "قوى الدفاع الوطني". وبعد فشل مباحثات «جنيف 2» بجولاته المختلفة، يبدو أن هذه الظاهرة تسير قدماً. مؤخراً في بلدة ببيلا (ريف دمشق)، رفعت الأعلام السورية الرسمية فوق الأبنية الحكومية، وفي مشهد فريد من نوعه وقفت عناصر الجيش السوري النظامي وعناصر الجيش الحر على حاجز مشترك، وهتفت لوحدة الشعب.

في مخيم اليرموك وبعد ثمانية أشهر من الحصار الكامل، يبدو أن الاتفاق الذي أبرم في أواخر كانون الأول بين لجنة «المصالحة الشعبية الفلسطينية» ومعها ممثلين عن الفصائل الفلسطينية الـ 14 وبين مقاتلي المعارضة المسلحة بدأ يدخل فعلياً حيز التنفيذ. بموجبه بدأ يخرج المسلحون السوريون باتجاه الحجر الأسود والتضامن. أما المسلحون الفلسطينيون فتم الاتفاق على تسوية وضعهم وتسليم أسلحتهم. وبالرغم من استبعاد حركة «حماس» عن أي اتفاق، فيبدو أنها مارست تأثيرها على بعض المسلحين لتسهيل التوصل إلى اتفاق.

يتفاءل الكثير من الفلسطينيين بحالة الانفراج التي بدأت تلوح في الأفق، العديد منهم استبق انتهاء عمل اللجان المكلفة بإزالة الحواجز والألغام ليدخل إلى المخيم، على الأقل ليستأنس بذكريات المنزل الذي ظل وحيدا مدة طويلة، وآخرون لمعاينة حجم الأضرار التي لحقت بممتلكاته أو ما بقي منها.

بقي في المخيم بعد إطباق الحصار عليه حوالي 20% فقط من سكانه، عانوا ألم الجوع والمرض، وتوفي حسب بعض الاحصاءات حوالي 100 شخص جراء الحصار، قسم كبير من سكانه نزحوا متوزعين داخل العاصمة دمشق وضواحيها الغربية. عدد محدود توجه إلى الأردن، وآخرون فضلوا التوجه الى لبنان ومصر وليبيا. منهم من بقي هناك أو أضطر لأن السلطات قد قبضت عليه أثناء محاولته الهرب مهاجراً، ومنهم من تمكن من اجتياز البحر ليحصل على اللجوء في دولة أوروبية ما، أو لازال ينتظر في مخيمات الإيواء على السواحل الإيطالية وغيرها، ومنهم من قضى نحبه أو كان ضحية لعصابات التهريب أو السطو. وكثيرا ما كانت رحلة لجوئهم الجديد هذه برفقة لاجئين سوريين إلا أن كونهم لا يحملون جوازات سفر بل مجرد وثائق جعلت من أوضاعهم أكثر تعاسة من أشقائهم السوريين.

العديد من المسؤولين الفلسطينيين وقادة الفصائل أكدوا العزم على الحفاظ على حياد المخيم، وعلى وجود خطط لإعادة اعمار المخيم بالتعاون مع المؤسسات الحكومية السورية، وتزويده بكافة الخدمات والبنى التحتية وعودة «الأنروا» لمزاولة نشاطها فيه. أما أحمد جبريل الأمين العام لـ «الجبهة الشعبية – القيادة العامة» فقد عاد ليحمل المسلحين مسؤولية ما حدث في مخيم اليرموك، ورأى أن الإمكانيات الضئيلة التي توفرت للجبهة «وعدم تجاوب الكثيرين من الفصائل وعدم فهم هذه المؤامرة، أدت لسقوط مخيم اليرموك رهينة بيد هؤلاء المسلحين».

لا يبدو أن لدى السلطة الوطنية الفلسطينية ولا الفصائل الفلسطينية، أي خطة متكاملة ومحددة المعالم لضمان أمن واستقرار الأوضاع في مخيم اليرموك، والحفاظ علي تحييده عن الصراع الدائر في سوريا. ولا يبدو أن الاكتفاء بالكلام عن مؤامرة ولوم الآخرين لعدم إدراكهم وتصديهم لها سوف يساعد على ذلك. بات سكان مخيم اليرموك ومعهم كثيرون يعلمون أن مخيم اليرموك وقع ضحية الحسابات السياسية والأمنية لطرفي الصراع، وأن فصيلا فلسطينياً يملك دون غيره الإمكانات العسكرية قد تفرد بأمر المخيم دون أن يستشير غيره في شأن السياسة الواجب اتباعها لتحييد المخيم واللاجئين الفلسطينيين عن أتون الحرب الأهلية السورية. وإذا كان هذا الفصيل قد عجز عن الوقوف في وجه المؤامرة التي تستهدف مخيم اليرموك والهادفة كما رأى فيها السيد جبريل إلى« توزيع و تشتيت الفلسطينيين الى المنافي البعيدة» فلماذا الإصرار منذ البداية على محاولة التصدي للمؤامرة الكونية على سوريا، مع أنه كان يعلم أن الامكانات المتاحة كانت ضئيلة؟ إن تلك القراءة الخاصة بطرف وحيد في ساحة الشتات الفلسطيني والتي يسوقها على أنها مواقف مبدئية ومحاولة فرضها على الجميع بوضعها حيز التنفيذ طالما كان التنفيذ متاحاً له فقط، جعل من تلك المواقف المبدئية مغامرة دفع ثمنها الفلسطينيون السوريون جميعهم. والسؤال المطروح اليوم هو كيف سيتصرف هذا الفصيل مستقبلاً، لاسيما وأن مبادرات الحل التي تم التوافق عليها مع مقاتلي المعارضة المسلحة ووافق عليها النظام السوري تقوم على مبدأ أساس هو الحفاظ على المخيمات بيئة آمنة تحتضن الفلسطينيين والسورين، وعدم التدخل الفلسطيني في الشأن السوري مقابل عدم الزج بالمخيمات في الحدث السوري؟

عملياً، لا توجد مرجعية واحدة لمقاتلي المعارضة المسلحة، بل مرجعيات عديدة، الأمر الذي يجعل أي اتفاق معهم قابل للنقض من قبل فصيل أو آخر. ولا تزال بعض المناطق الملاصقة لمخيم اليرموك مثل الحجر الأسود والتضامن مناطق قلقة لم تدخل في إطار ما بات يعرف بالمصالحة، وحتى تلك المناطق المتصالحة تحتمل الارتداد عن حالة الصلح. في بلدة ببيلا نفسها أقدم مقاتلو« داعش» على اقتحام البلدة، وأنزلوا الأعلام السورية الرسمية، وأعلنوا من طرف واحد انتهاء حالة الهدنة. إن التطورات الميدانية على الأرض والمعطيات العسكرية وموازين القوى قد لا تضمن بقاء المخيم خارج الصراع، لاسيما بحكم موقعه الاستراتيجي، وكونه البوابة الجنوبية لمدينة دمشق، خصوصا في ظل سعي المعارضة المسلحة لهجوم واسع يشن انطلاقا من درعا جنوبي دمشق وتحضيرات النظام للتصدي له. ومع استمرار سياسة العقاب الجماعي وأسلوب الحصار والتجويع وتدمير كل ما يمكن تدميره، واحتماء أحد أطراف الصراع بين المدنيين ونظرة الطرف الآخر إليهم باعتبارهم حاضنة شعبية للعدو، وتغليب المعايير والحسابات العسكرية والأمنية على أي اعتبارات إنسانية. مع ذلك كله يبدو أن أي اتفاق سيكون هشاً. وبالرغم من هشاشته يصر الفلسطينيون على العودة إلى مخيمهم فقد غليهم الحنين وضاقت بهم الأرض.

هيئة التنسيق ولعبة الكراسي

جورج كتن

يخوض وفد الائتلاف الوطني للمعارضة السورية في مؤتمر جنيف صراعاً مع النظام لا يقل أهمية عن المعركة العسكرية، محققا إنجازات إعلامية مع صعوبة الوصول لحل سياسيK بسبب تعنت النظام ورفضه بحث تشكيل هيئة حكم انتقالية تتمتع بكافة الصلاحيات لوقف القتال وإخراج المسلحين الأجانبK ووضع سوريا على طريق الانتقال من النظام الاستبدادي إلى نظام ديمقراطي. كان يمكن لهذا الصراع السياسي ان يعطي نتائج أفضل فيما لو تكاتفت جميع قوى المعارضة السورية من سياسية وعسكرية وراء وضمن الوفد المفاوض، مما يزيد من ضعف الموقف السياسي للنظام، فالائتلاف لا يعتبر نفسه ممثلا لجميع قوى الساحتين السياسية والعسكرية، لذلك سعى لمحاولة ضم أطراف أخرى رأى ضرورة تمثيلها، ومنها هيئة التنسيق الوطنية التي أجرى معها مباحثات لإشراكها، لكنها لم تصل إلى نتيجة بهذا الشأن،، فمن المسؤول عن عدم تمثيل هذه القوى؟

المسؤول الرئيسي عن ذلك برأينا هي القوى نفسها، فحسن عبد العظيم المنسق العام لهيئة التنسيق أجرى مباحثات مع رئيس الائتلاف في القاهرة عشية الجولة الثانية للمفاوضات، فماذا كان موقف الهيئة؟ في لقاء عبد العظيم مع قناة الميادين مساء التاسع من فبراير/ شباط الجاري قال إن الائتلاف وافق على الورقة السياسية التي قدمتها الهيئة، ولكن الخلاف الذي أفشل الاتفاق على المشاركة كان حول عدد الكراسي التي طالبت بها الهيئة في الوفد: "خمسة لها وخمسة للائتلاف، على أساس أنهما مؤسستين "متساويتين!"، ثم تراجعت الهيئة، وقبلت بأربعة كراسي، فيما أصر الائتلاف على تمثيلها بكرسيين! أي أن الخلاف الرئيسي ليس سياسياً بل على الكراسي، علماً بعدم أهمية العدد لكل طرف في الوفد، إذ طالما أنهما متفقان سياسياً، فما الحاجة لعدد الأصوات؟ فممثل واحد كاف لإيصال رأي الهيئة في أي تطورات أثناء عمليّة التفاوض.

بالإضافة لمطالبة المنسق العام لهيئة التنسيق بتمثيل الهيئة الكردية العليا المعروف أنها تابعة لحزب PYD الأوجلاني، خاصة بعد انضمام المجلس الوطني للأحزاب الكردية للائتلاف مؤخرا ومشاركته في وفده لجنيف. ولدى رفض الائتلاف للحزب الذي تجمعه مع النظام مصالح مشتركة، حاول المنسق أن يشركه باسم آخر هو "حركة المجتمع الكردي" رغم أنها واجهة سياسية لحزب PYD، أو من خلال تمثيل مسلحيه فيما يدعى "قوات الحماية الشعبية" التي تعاونت مع النظام في سحق الحراك الشعبي الكردي السلمي المشارك في الثورة السورية.

يعترف الأستاذ حسن عبد العظيم بأن الائتلاف يريد إشراك هيئة التنسيق، لكنه يتهمه بالرضوخ للدول الراعية التي لا تريد مشاركتها .. وهذا ما أشار اليه قيادي بالهيئة وصف أعضاء الائتلاف ب "أمعات لأميركا!". وبذلك فشل الاتفاق قبل الجولة الثانية ليس بسبب خلاف سياسي حول التعاطي مع المعركة السياسية للمعارضة، ولكن من أجل عدد الكراسي، وتمثيل التنظيم الكردي. فيما أنه قبل الجولة الأولى أرجع المنسق "حسن عبد العظيم" عدم المشاركة لسبب عدم توجيه الدعوة للهيئة من قبل الإبراهيمي أو بان كي مون، وترك ترتيب مشاركتها للائتلاف، وهذا ما وجده المنسق استهانة بالهيئة التي تمثل 11 حزباً، فيما يعرف الجميع – عدا المنسق – وزن هذه الأحزاب!، فقد قالت الناشطة ميس الكريدي التي انسحبت من قيادة الهيئة، في مقال لها منذ بضعة أيام أن: " .. الهيئة داخل سورية اعتُقلت أهم كوادرها، واستقال معظمها، وبقي فيها مجموعة أحزاب غادرتها كوادرها، وتفككت مؤسساتها، وبقيت مجرد عناوين ويافطات أهمها حزب الاتحاد الاشتراكي الذي يرفع شعار التغيير الديمقراطي في حين إن رئيسه على رأس حزبه منذ عام 2000 ، ويرفض أي عمل مؤسساتي وتنظيمي لأنه استنفد فرص التمديد لرئاسة الحزب منذ عام 2008 ..". أي أنه يترأس الحزب بعد وفاة مؤسسه جمال الاتاسي منذ 14 عاماً، في نفس عام وراثة بشار للجمهورية السورية!

أما هيثم مناع رئيس الهيئة في المهجر فهو يردد "مواويل" أخرى بعيداً عن مواقف المنسق، لا يمكن لأحد أن يلاحقها كلها، فهو يغرد على هواه، وكأن الهيئة هيأته وحده، هو مثلا في 13 نوفمبر/ كانون الأول من العام الماضي قال إن تأجيل مؤتمر جنيف ليس لمصلحة المجتمع السوري!، إلا أنه في تصريح للوموند قبل الجولة الأولى، طالب بتأجيل المؤتمر وأن المشاركة فيه "انتحار سياسي" حسب تعبيره، واتهم الأميركيين والروس بالتواطؤ على سوريا، وأن هناك اتفاق سري بينهم وبين النظام السوري! أما قبل الجولة الثانية وقبل لقاء منسق الهيئة مع رئيس الائتلاف، قال إن الهيئة لن تشارك في الجولة الثانية التي طالب بتأجيلها! وأن توسيع الوفد "عملية ترقيع بالية"! وأن الهيئة تجتمع مع الجربا ليس كما صرح المنسق للاتفاق على عدد كراسي الهيئة، ولكن لتوجه له دعوة لحضور لقاء تشاوري لمختلف فصائل المعارضة لتشكيل وفد "وازن"!، –بوجوده بالطبع–.

أليس أحد الأسباب الرئيسية لبقاء النظام الاستبدادي واستمرار الكارثة السورية هو وجود مثل هؤلاء المعارضين؟ هل هناك أمل في أن يراجعوا مواقفهم هذه التي لا تصب في مصلحة الثورة ووقف الكارثة والانتقال من النظام الاستبدادي لنظام ديمقراطي؟

نأمل ذلك.

من أجل حركة تحررية كوردية موحدة في غرب كوردستان

جان كورد

في قديم الزمان، عندما كان خطر الغزو يهدد قبائل أو عشائر معينة تعيش في مناطق متقاربة جغرافياً أو من سلالة بشرية ما، كان زعماء تلك القبائل يلتقون ببعضهم رغم خلافاتهم الجانبية ونزاعاتهم الدموية، ويسعون لبناء تحالفات، وقتية أو دائمة، لصد ذلك الخطر الذي كان في الوقت ذاته سبباً لإنهاء نزاعاتهم تلك. ومن ذلك اتحاد القبائل الميدية في وجه الغزاة الآشوريين، أو اتحاد الممالك الصينية في وجه الغزاة المغول، ولكن هناك أيضاً تحالفات تاريخية تكونت لأسباب اقتصادية مثل اتحاد الدويلات الألمانية الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية.

أما في منطقتنا، فإن أهم مشكلة من المشكلات التي لاتزال تعاني منها الحركة السياسية الكردية هي بقاؤها غير موحدة، سواءً في حالات اقتراب الخطر الخارجي، كما شهدنا أثناء حرب الأنفال الهمجية على الشعب الكردي في جنوب كوردستان في ظل نظام صدام حسين، وبقاء الخلافات الكردية رغم ذلك أمداً طويلاً، وكما نشاهده الآن وسط المذابح الكبرى التي تجري في سوريا، فالذي نراه هو عدم الاتحاد واستمرار الصراع الداخلي في صف الحراك الوطني الكردي، رغم قتامة المرحلة التاريخية. والمؤلم هو فشل أو إفشال العديد من المحاولات الصادقة لتوحيد الصف الكردي في مواجهة الخطر على الوجود القومي بشعبنا منذ بدء الثورة المسلحة في سوريا، حيث اختلط الحابل بالنابل، ولم يعد أحد يستطيع تحقيق الأمن والاستقرار لا في سوريا كدولة "فاشلة" ولا في الجزء الكردي منها، بل على العكس لا نجد سوى سيل الاتهامات المتبادلة من قبل التكتلات السياسية، وسوى محاولات مشلولة على طريق نفخ الحياة في الأجساد شبه الميتة لتنظيماتنا العجوزة، الباقية من زمن "الحرب الباردة الأولى".

إن المحاولات التي تجري منذ سنوات قلائل في عاصمة إقليم جنوب كوردستان لبناء الاتحاد السياسي لغرب كوردستان بجهود مضنية من قبل أطراف كردية "سورية" وإخوة كورد، تظهر وكأنها متخلفة عن مرحلة الاستعداد لصد الخطر الخارجي، فالشعب قد تعرض للمأساة الكبرى والأحزاب لم تتفق بعد، والمشاريع التي تستهدف وجود هذا الشعب قيد التنفيذ، إلا أن المشاورات والمناورات المكثفة والتي تفشل حلقاتها في الوصول إلى نتائج بسبب وجود عناصر لا تريد تحقيق أي اتحاد أصلاً، تبدو مثل حلقات الذكر الرمضانية الطويلة الرتيبة، وليس كنقاشات حزبية لأناس مارسوا السياسة عقوداً من الزمن. في حين أن اتحاد القوى "الراديكالية" من قوى الثورة السورية في ساحة القتال تبدأ وتتحقق بسرعة قصوى، خلال أيام وليالي، لأن ظروف القتال تفرض عليها ذلك، بينما أقطاب الحراك الكردي السوري في هولير يكادون لا يشعرون بوجود أي أزمة على طريقهم، أو كأن ما يجري في سوريا شيء وما يجري في اجتماعاتهم شيء آخر، فالحديث يجري حول النسب وتفصيلات ومقاسات الهيئات التي ستنجم عن العمل المشترك، وليس عن إمكانات واحتمالات صد غزوات الغازين واقتحامات المقتحمين ومؤامرات المتآمرين على قضية الشعب الكردي. فلا صد لعدوان هنا ولا اتفاق على مصالح اقتصادية لولايات أو مدنٍ أو شركات.

ما يؤسف بالتأكيد هو "سياسة الإرضاء" التي تنتهجها بعض الجهات الكردستانية المؤيدة للحل الاتحادي بين فصائل الحركة الكردية السورية، وليس "سياسة حسم الأمور"، وهذا ما يتيح الفرصة للانتهازيين لكي ينتهزوا ما شاء لهم باستمرار، في حين أن حجم القضية الكردية في غرب كوردستان، ضمن إطار المشهد السوري العام الكئيب، والمخاطر المحدقة بشعبنا ووجوده، والمؤامرة الكبرى التي يتقاسمها النظام وبعض فصائل المعارضة ضد هذا الوجود، يفرض على قوانا السياسية الكف عن تحزبها الأعمى، وعن الشخصنة والتركيز على المواقف الجانبية، كما يفرض على الداعم الكردستاني "حسم المسائل" بوضع "جدول زمني" وممارسة أقسى الضغوط على من يعتقد أنه يحظى بالقسط الأكبر من "كعكة" التأييد الكردستاني.

برأيي، إن كثرة الطباخين تنزع الطبخة كما تقول العرب، وإن عدم الاهتمام الجاد بالوقت وبالإطار الذي تتحرك فيه المشاهد المتلاحقة، يؤديان إلى انتاج اتحادٍ متخلف عن الواقع ومتطلباته.

لذا وأنا واثق من أن هناك غيري من الكورد، من ينظر إلى ساعة يده وتقويمه السياسي بقلوب متلهفة، آمل أن يستفيد زعماء حركتنا النبلاء من الفرصة التاريخية لينجزوا الآن فيها بتأييدٍ أخوي كوردي ما تأخروا عن إنجازه حتى بعد ثلاث سنوات من عمر الثورة السورية ورغم تشتت جزءٍ كبير من شعبنا في المخيمات والبلدان القريبة والبعيدة، أو ليفسحوا الطريق للأجيال الشابة لتتابع المسيرة التي لم يتمكنوا من متابعتها لأسباب عديدة.

أية عدالة انتقالية بعد التغيير في سورية ؟

د. عبدالله تركماني

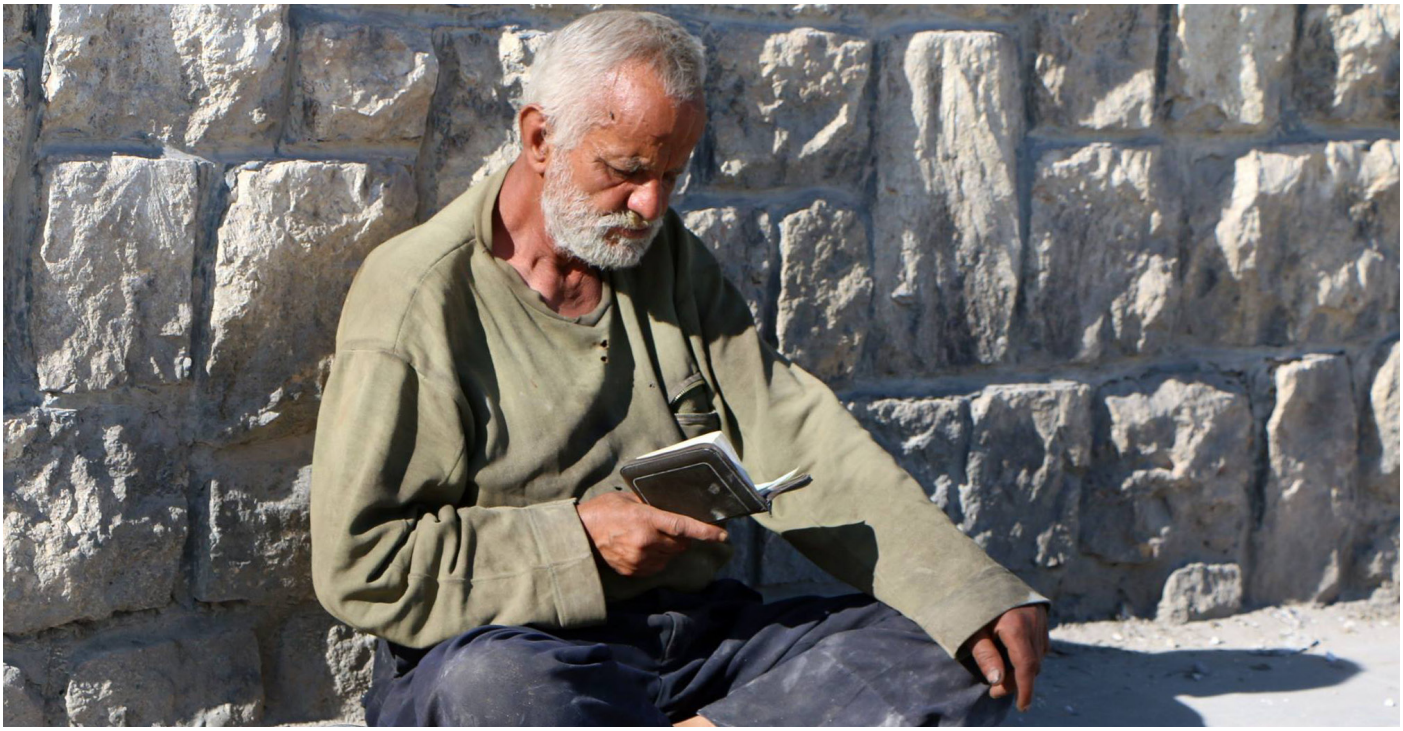

تحديات كثيرة ستواجه سورية في المرحلة الانتقالية من الاستبداد إلى الديمقراطية، ومنها " العدالة الانتقالية "، التي تعترضها – بداية – تحديات تتمثل بكيفية محاسبة رجالات سلطة الأمر الواقع المندثرة، خاصة أولئك الذين لوثوا أياديهم بدماء الشعب السوري وأفسدوا بالمال العام، وكذلك ردّ الحقوق إلى أصحابها. وأكثر ما يهدد هذه العدالة هو العمى الأيديولوجي لدى البعض، والتعصب الفئوي لدى البعض الآخر، اللذين ينذران بنشوء بؤر متفجرة للنزاعات الطائفية أو المذهبية أو القومية، ما يفسح المجال أمام تصاعد العنف وإسقاط مشروع الانتقال الديمقراطي برمته في أتون الفوضى والصراع الأهلي.

وفي سياق المرحلة الانتقالية ستشغلنا أسئلة كثيرة وحاسمة في سورية، من أهمها: ما نوعية الجرائم والانتهاكات التي يجب المساءلة عليها ؟ ثم ما مستويات المسؤولية ؟ وما نوعية المسؤولية، هل هي جنائية أم مدنية ؟ وما الفترات الزمنية التي تحتاجها عملية المساءلة والمحاسبة ؟

إذ أنّ انتهاكات حقوق الإنسان كثيرة ومتنوعة، وقد امتدت لفترة زمنية طويلة بلغت أكثر من أربعة عقود، إضافة إلى الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات آل الأسد وشبيحتهم منذ بداية الانتفاضة السورية في 15 آذار 2011، الأمر الذي قد يجعل مسألة البحث في السبل السليمة للتعامل مع إرث الماضي مطلوباً، بل هو حاجة ماسّة، خصوصاً وقد أصبح مطروحاً على بساط البحث، سواء من قبل الضحايا أو من مكوّنات المجتمع المدني، والأحزاب والقوى السياسية.

إنّ هدف ومنهجية مؤسسات العدالة الانتقالية في سورية المستقبل هو السعي إلى بلوغ العدالة، أثناء مرحلة الانتقال السياسي من الشمولية إلى الديمقراطية، ومعالجة إرث انتهاكات حقوق الإنسان، ومساعدة الشعب السوري على الانتقال بشكل مباشر وسلمي وغير عنيف. وذلك من خلال توخّي القضاء هدفاً مزدوجاً: المحاسبة على جرائم الماضي، ومنع الجرائم الجديدة من الوقوع، وفق استراتيجية تعتمد إعادة بناء وطن للمستقبل يتسع لجميع مكوّنات الشعب السوري، قوامه احترام حقوق الإنسان والمواطن والآليات الديمقراطية وسيادة القانون. ومن هنا تأتي أهمية بناء مؤسسات العدالة الانتقالية لمعالجة كل مخلفات الماضي، باعتبارها إحدى الوصفات العلاجية لكيفية التعامل مع مخلفات السلطة المستبدة.

وهكذا فإنّ أهم ما يواجه عملية التحول الديمقراطي في سورية هو ضرورة إجراء حوار وطني شامل حول كيفية التعامل مع الماضي في إطار العدالة الانتقالية، بما يؤدي إلى رفع الوعي القانوني، وتعزيز الثقافة الحقوقية بأهمية التعامل – إنسانياً وقانونياً – مع الماضي بطريقة تجنّب المجتمع السوري ردود الفعل بالانتقام أو الثأر أو الكيدية أو تغذّي عوامل الكراهية والحقد والضغينة.

وإذا كان دور مؤسسات المجتمع المدني مهماً فإنّ أهميتها تزداد في الفترة الانتقالية، لما لها من خبرة ودراية غير حكومية، خصوصاً بمتابعة مجريات الأحداث والانتهاكات، كما يمكن الاستفادة من خبرات دولية في هذا المجال، وذلك بغية اختزال الزمن، والوصول إلى هدف المساءلة وهو: العدالة. ولكي يتم تسهيل مهمات المحاسبة يمكن تشكيل هيئة عليا مستقلة للحقيقة لكشف الانتهاكات في الماضي وخلال الثورة، بحيث تضم ممثلين عن جميع القطاعات والحقول القضائية والقانونية والإعلامية والأكاديمية والأمنية والعسكرية والصحية والنفسية، إضافة إلى المجتمع المدني، ويكون لهذه الهيئة شخصية اعتبارية ومعنوية وضمان استقلالها المالي والإداري، ويتم ذلك قانوناً بحيث تحال إليها جميع الملفات، ذات العلاقة بالمجازر واجتياح المدن وقصفها بالصواريخ والبراميل المتفجرة والاغتيالات أو التعذيب أو السجن أو جرائم الفساد أو غيرها.

إنّ المصالحة الوطنية لا تعني النسيان، وإنما إلغاء الثأر والانتقام عبر اللجوء إلى القضاء، وذلك يعني أنه لا بد من أن يقبل كل السوريين، من يشعر أنه كان ضحية للنظام ومن يخاف أن يكون أحد ضحايا التغيير، بأنّ سورية المستقبل قادرة على حمايتهم جميعاً، وأن تؤمّن لهم مستقبلاً أفضل. وهنا لا بد من التشديد على مبدأ ربح الجميع، بمعنى أنّ المسؤولين الحاليين الذين سيصبحون سابقين، ممن لم تتلوث أياديهم بدماء الشعب السوري وبالفساد العام، يتوجب عليهم إدراك أنّ تفاوضهم بشأن التحول الديمقراطي هو ضمانة لعدم تعرضهم للعنف في المستقبل. كما أنّ على الضحايا السوريين أن يدركوا أنّ مستقبل سورية يتعلق بمدى قدرتهم على تجاوز الماضي من أجل الشراكة في سورية المستقبل، وهذا لن يتم بالطبع إلا عبر المفاوضات المشتركة من أجل وضع خريطة طريق للانتقال الديمقراطي.

وتتنوع أشكال هذه العدالة بحسب الخلفيات التي تحددها والأهداف المتوخاة منها أيضاً، وعادة ما تتركز آلياتها في إحداث لجان لتقصي الحقائق بصدد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وكشفها بتفصيل أمام الرأي العام، أو من خلال المقاربة القضائية ومحاكمة الجناة أمام القضاء المحلي أو الدولي، أو عبر تقديم تعويضات مادية (أموال وخدمات اجتماعية وتربوية ونفسية وصحية..) ومعنوية (تقديم اعتذار رسمي للضحايا وحفظ الذاكرة..) وجبر الضرر للضحايا عما لحق بهم من مآسٍ ومعاناة، أو بإعمال إصلاحات مؤسساتية تسمح بتعزيز دولة المؤسسات، وترسيخ سيادة القانون وتجاوز سلبيات الماضي وإكراهاته، وتدبير التنوع المجتمعي بمختلف مظاهره القومية والدينية والثقافية، بصورة ديمقراطية على أساس العدالة والمساواة والحرية، أو بالسعي لتحقيق مصالحة بين مختلف الفرقاء السياسيين، علاوة على إقامة النصب والمتاحف لحفظ الذاكرة، بالإضافة إلى منع المتورطين في انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان من تولّي مناصب حكومية أو ذات طابع سلطوي داخل مؤسسات الدولة.

ومن المؤكد أنّ الثورة السورية لن تقف عند حدود تغيير بنية الدولة الأمنية، وإنما ستمتد وظيفتها للحديث عن توحيد المجتمع السوري المتنوع في إطار دولة المواطنة الحقة، فكل النشطاء ومن كل المكونات الوطنية والشرائح المجتمعية يلتفون حول هدف واحد هو الحفاظ والارتقاء بمكانة الدولة السورية، وتطويرها بمحض إرادتهم، وبقناعة مفادها أنّ مصلحة تفعيل المواطنة إنما هي مصلحة خاصة قبل أن تكون عامة.